

التنمية والمشاركة

التنمية

المفهوم:

" التنمية" كلمه كلها أكثر من مفهوم، حيث تشير العديد من التعاريف والطروحات التي تتعدد بتعدد الزوايا التي ينظر منها الى الكلمة ذاتها.

فهناك من يرى ان التنمية – ببساطة شديدة – هي الانتقال من حال الى حال أفضل، أو انتقال المجتمع من وضعه الحالي الى وضع أفضل – بكل المقاييس .
وخلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع فيما يطلق عليه خطة التنمية.

وقد ينظر إلى التنمية من زوايا اقتصادية أو زوايا اجتماعية أو غير ذلك من الزوايا المتعددة التي ينظر منها الى التنمية، ولكن عندما تتضمن التنمية كافة الزوايا السابقة (اقتصادية/اجتماعية/ثقافية/سياسية/...) في هذه الحالة تعد التنمية شاملة.

وقد تطور مفهوم التنمية عبر العقود السابقة، حيث كان يركز على أهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي وتحقيق فائض في قطاع الزراعة، يمكن من تنمية القطاعات الأخرى.

كما أن إدخال مفهوم البيئة في التنمية أضاف معنى استدامه التنمية، أي " استمراريه عملية التنمية خلال الزمن" وأخذ مصالحي الأجيال المتعاقبه في الاعتبار والحفاظ على البيئة.

والتطور في مفهوم التنمية عبر الزمن جاء من الانتقال من المفهوم التقليدي وهو "الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية"، الى المفهوم المعدل للتنمية وهو " الاستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة لدى أو المتاحة لدى الغير"، الى " التنمية البشرية"، الى " تنمية نوعية الحياة، حيث انتقل المفهوم أو ضم المفهوم " تحسين نوعية حياة

البشر" Human Quality Development

ويعنى ذلك التحسن في مختلف نواحي الحياة أى رفع مستوى العنصر البشرى بما يؤدي الى توسيع فرص ومجالات الاختيار امام العنصر البشرى في حرية

وديمقراطية، ومن ثم فإن هذا التعريف يتضمن عدد من العناصر هي:

- الاهتمام بتنمية العنصر البشرى.
- إتاحة وتوسيع فرص ومجالات الاختيار أمام العنصر البشرى.
- سيادة الشفافية والحرية والديمقراطية أمام العنصر البشرى (فى المجتمع).

والمقصود بتنمية العنصر البشرى كل مايتصل بذلك، سواء بطريقة مباشرة كالتعليم والصحة والغذاء أو بطريقة غير مباشرة كالبنية الأساسية (المياه والصرف الصحى...، وغير ذلك من جوانب تؤثر فى تنمية العنصر البشرى، حيث أتضح انه هو العامل الحاسم فى عملية التنمية.

والمقصود بتوسيع فرص ومجالات الاختيار، أن هناك جانبين لايد من العمل من خلالها لتحقيق التنمية. الجانب الأول وهو جانب العرض للعنصر البشرى أى اعداد المتاح فى المجتمع من القوى البشرية (قوة العمل) أعداداً جيداً مناسباً لأحتياجات سوق العمل (من حيث التعليم والتدريب).

اما الجانب الثانى وهو جانب الطلب، ومن اللازم أن تعمل كافة وحدات المجتمع عامه وخاصة فى إتاحة المزيد من فرص العمل أمام العنصر البشرى.

ونعنى بالشفافيه والحرية والديمقراطية، أن نجاح عملية الاختيار وضماتها - بل كل جوانب عملية التنمية فى المجتمع مرتبطة الى حد بعيد بسيادة الديمقراطية . مثلاً فإن عملية ضمان عدالة فرص الاختيار لايمكن أن تتم الا فى وجود الشفافية والديمقراطية.

الديمقراطية لها جوانب عديدة ومتعددة وليس فقط مجرد أحزاب وصناديق انتخاب، ولكن أول سلمها هو تداول السلطة على كافة المستويات.

وعلى هذا الأساس تقوم التنمية فى المجتمع، لدرجة أن بعض الأدبيات أصبحت تقصر مفهوم التنمية على انه إتاحة الديمقراطية فى المجتمع ومن ثم سوف تحقق

الديمقراطية باقى الجوانب المادية للتنمية.

ومن الواضح أن المجتمعات والدول التى تعاني من غياب الديمقراطية وهى فى نفس الوقت التى تتصف بالتخلف وكلما تدنت حالة الديمقراطية فى المجتمع ازداد المجتمع تخلفاً، وأصبح العكس لايقوم أو لايصح بمعنى أنه لانتمية بدون ديمقراطية، أو لن تتحقق التنمية بمعناها الصحيح فى غياب الديمقراطية، وأى مجهودات تنمية تبذل فى هذا الصدد هى نوع من الحرث فى البحر، ولم ولن تحقق التنمية. ونظره الى عالما العربى تؤكد ذلك.

أين هذه الدول من التنمية؟

بل ويسبق ذلك السؤال

أين هذه الدول من الديمقراطية التى تحقق التنمية؟

الاجابة واضحة ومعرفة.

ذلك لأن التنمية عملية مجتمعية جماعية، لايقوم بها فرد أو مجموعة افراد أو جهة أو الدولة بمفردهم، ولكن تتم بمشاركة وتعاضد الجميع افراداً ومنظمات وجمعيات بالإضافة الى الدولة.

ومن ثم فلا بد من تلاقى آراء الناس جميعا بطريقة ديمقراطية لتحقيق التنمية وأتجاهاتها وأولوياتها ثم الاستفادة من عواندها بعدالة مطلقة لجميع أعضاء المجتمع.

بعض مظاهر تدنى التنمية فى مصر

يعتمد الإقتصاد المصرى بصورة أساسية على أربعة مصادر للدخل تتمثل فى: السياحة وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج، وعائدات كل من قناة السويس والبتترول. وجميع تلك المصادر غير ثابتة بل ومقلبه، وبعضها شديد النقلب مثل السياحة، هذا بالإضافة الى الصادرات السلعية.

وقد شهد النمو الإقتصادى أنحساراً كبير فى آخر خمس سنوات، حيث تراجع من نحو 5% سنويا فى العقدين السابقين الى نحو يتراوح بين 2.9% - 2.1% سنويا. وقد قلل من هذا الأثر انخفاض معدل التضخم.

ولا تزال مصر تعاني من مشكلة التضخم السكاني، رغم انخفاض معدل نمو السكان الى نحو 2.00% إلا أن المشكلة مازالت تعيق وتدنى من آثار عملية التنمية، كذلك ارتفاع الفئه العمريه الشابه الى نحو 40% من السكان أدى الى ارتفاع نسبة الأعاله ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.

كما أن الاميه المنتشره بين السكان البالغين بمعدل يصل الى نحو 40%، وفى النساء تصل لنحو 60% فى المتوسط وتزداد معدلات الاميه فى الريف عن الحضر بنسب مرتفعة، وتعد من ضمن أهم مسببات تدنى التنمية.

وتعد البطالة والتي تصل الى مايقارب 9% وفقاً للتقديرات الرسمية من ضمن معوقات التنمية، والتي تتطلب خلق عدد من فرص العمل يصل الى نحو يزيد عن 600.000 فرصه عمل سنويا لاستيعاب المنضمين الجدد الى قوة العمل وهذا خارج عن قدره الاقتصاد القومى.

كما أن ظاهرة الفقر والتي أشار إليها البنك الدولي بأن نحو 23% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وتدنى المستويات الصحية وانتشار الأمراض كل هذه المظاهر مترابطه وترجع الى تدنى حاله التنمية وهى سبب ونتيجة فى نفس الوقت.

ومما يزيد من حده ظاهرة تدنى التنمية التفاوتات أو الفجوات الموجودة فى المجتمع، فهناك التفاوت بين الريف والحضر، والتفاوت الثانى بين المناطق الحضرية وبعضها (الحضر المركزى/حضر الوجه البحرى/حضر الوجه القبلى). والتفاوت الثالث هو التفاوت بين المناطق الريفية وبعضها (ريف الوجه البحرى لريف الوجه القبلى).

والتفاوت الرابع – وهو من أهمها – هو التفاوت النوعى بين الذكور والأناث. ويوضح جميع تلك الجوانب تقرير التنمية البشرية (مصر 2003).

التباين في بعض أهم المؤشرات التنموية بين محافظات الجمهورية

معدل وفيات الامومه لكل 100000م ولود حتى 2001	معدل البطالة (+15) 2001	معدل القراءة والكتابة (+15)% 2001	نسبة القيد بالتعليم الاساسى والثانوى (%) 2001/2000	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى /2000 2001 بالجنيه	دليل التنمية البشرية 2001	
42.2	7.3	81.1	90.2	10167.7	0.752	القاهرة
58.8	11.6	67.4	89.2	4373.6	0.677	الدقهلية
30.3	7.5	68.8	83.4	5391.8	0.690	القليوبية
42.5	8.5	47.7	74.5	3612.8	0.599	الفيوم
36.2	11.2	52.0	86.8	3008.8	0.616	أسيوط
51.3	9.6	49.5	79.8	3278.1	0.609	سوهاج
96.9	14.9	70.2	94.5	4780.6	0.691	أسوان
60.7	9.0	65.6	86.0	5537.6	0.680	الجمهورية

المصدر: معهد التخطيط القومى، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة

- " تقرير التنمية البشرية - مصر 2003".

ومما يودى أيضاً الى تدنى حالة التنمية فى مصر هو ضعف (أو انعدام) قدره التنافسية للاقتصاد المصرى. والتي تقوم على مجموعة من العوامل منها العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الديمجرافية، بالإضافة إلى العوامل السياسية.

وربما تأتي العوامل السياسية فى مقدمة العوامل اللازمة لبناء القدرة التنافسية، لماذا؟ لأن هناك عديد من الدول التى تعاني من النقص والقصور فى العوامل الثلاثة السابقة ولكن عن طريق العوامل السياسية استطاعت ان تبني قدره تنافسية فائقة.

وهذه العوامل السياسية تضم الديمقراطية، والاستقرار (سياسى/اقتصادى/اجتماعى)، والمؤسسات السياسية الفاعلة، والعلاقات الدولية.

ومن ثم يتضح دور وأهمية الديمقراطية كمحور لعملية التنمية ككل. وهنا نود أن نشير بإيجاز وفى لمحة سريعة الى أن اخفاض التنمية فى العالم النامى يرجع الى غياب الديمقراطية.

حيث أن الدول النامية ومن ضمنها مصر والمجموعة العربية والاسلامية تقل وتتضائل وقد تغيب عن بعضها الممارسة الديمقراطية. وبالتالي تتدنى حالة التنمية فى تلك الدول.

كما أن تبدل أسس التنمية أدت إلى تباطؤ حركة النمو فى الاقتصاد القومى. فقد تغيرت تلك الأسس منذ نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات، فحيث كان الهدف هو تعظيم الناتج المحلى الاجمالى تبدل ذلك الى هدف تحقيق تنمية مستدامة متواصلة. وكذلك تبدل هدف التصنيع عن طريق الاحلال محل الواردات الى أن أصبح التصدير هو المحرك للنمو.

وكان التغير الأكبر فى دور القطاع العام من قيادة التنمية، الى أن القطاع غير الحكومى (والخاص) يقوم بالدور الأكبر فى عملية التنمية. كذلك من التخطيط الشامل المركزى الى اقتصاد السوق الحر.

والانتقال من مفهوم أن الاستثمار المادى هو العنصر الأساسى للنمو الى أن الاصبح الاستثمار البشرى ودوره هو أساس عملية التنمية.

وقد جاءت أهداف خطة التنمية 2007/2002 لتعالج جوانب التدنى السابق الإشارة الى بعضها وهذه الأهداف تشمل، تحسين نوعية الحياه ومستوى المعيشة، وزيادة فرص التشغيل وخفض معدل البطالة، والحد من الفقر وتوفير التأمين

الاجتماعى للأسر الفقيرة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادى، وزيادة مشاركة المرأة فى عملية التنمية، وتحسين الموارد البشرية والحفاظ على البيئة. ولم يرد بها شىء عن أحوال الديمقراطية التى هى أحوج ما يكون الى التنمية.

التنمية/المشاركة/الديمقراطية:

والمشاركة الحقيقية فى التنمية لا تقوم إلا فى مناخ ديمقراطى وهى وسيلة لدمج أو ادخال الافراد فى العمليات والاجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر مباشرة على حياتهم وتجعلهم يقومون بدورهم ومسئولياتهم تجاه المشاركة فى التنمية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي فإن المستهدف لتحقيق ذلك هو تمكين الناس من الوصول الى صنع قراراتهم بأنفسهم.

ومشاركة أفراد المجتمع فى التنمية تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً، مع الاستفادة من عوائد التنمية وتحمل الأعباء، يبنى الديمقراطية فى المجتمع، والمشاركة الديمقراطية فى التنمية تعتمد فى الأساس على فرص متكافئة تتاح أمام الجميع دون تمييز أو تفرقة وبالتالي توفى بشرط الشفافيه ومجالات الاختيار، ومن خلال الجهد والعمل تظهر التمايزات المقبولة بين الأفراد. ومن غير المستطاع انكار الجهود الحكومية فى التنمية، حيث انها لازمه حتى تتحقق المشاركة، مع الأخذ فى الاعتبار أنها جهود مساعده ومكملة للتنمية بالمشاركة التى يقوم بها المواطنون أنفسهم.

والشراكة فى التنمية Partnership تعنى حق جميع الأطراف فى المشاركة فى صنع القرار وتحديد الأدوار والمسئوليات والالتزام بما يسفر عنه الاتفاق التشاركى، وعلاقات متبادلة تتوفر فيها درجة من التكافىء بين جميع الأطراف.

وتشكل الشراكة لتحقيق اهداف معينه أو مجابهه قضية معينه، مثل قضية التنمية، أو أحداث تغييرات معينه فى المجتمع، أو فى الاتجاهات والقيم التى لا يستطيع فرد أو جهة بمفردها تحقيقها.

وتقوم الشراكة على بناء خلفيه مشتركة مع وضع أسس الاتفاق أو الاستمرارية، ثم التعرف على القضايا والمشكلات والفرص المتاحة والمتوقعة وتحديد الأهداف المشتركة مع ترتيب الأولويات، وتجميع الموارد. ويلزم اتفاق الشركاء على

مبدأ المنفعة لجميع الاطراف بدلاً من السعى لمنافع فردية وذلك عن طريق العمل الجماعى وبأسلوب ديمقراطى، وذلك يؤدى الى زيادة الخيارات والوعى العام بما يساعد على خلق المسانده وتقليل المعارضه وتعميق الديمقراطية.

وهنا نود الإشارة الى التفرقة القائمة بين مفهومى التنمية بالمشاركة، والشاركة فى التنمية. فبالنسبة للمفهوم الأول أى التنمية بالمشاركة فإنه يعنى ان التنمية لاتقوم الا من خلال مشاركة كافة مؤسسات المجتمع وأفراده مع الدولة لتحقيق التنمية بشموليتها وأستدامتها وعدالتها.

والمفهوم الثانى - أى المشاركة فى التنمية، وهو مفهوم قاصراً حيث يعنى أن التنمية تقوم وندعوا للمشاركة فيها - بمعنى ان تضطلع جهة ما (الدولة مثلاً) بعملية التنمية، والمواطنين مدعوون للمشاركة فيها.

وربما ينطبق هذا المفهوم على النظم الشمولية فى الماضى، الذى كانت فيه الدولة تقوم بكل شىء وهى المسنولة عن كل شىء، وقد اندثر هذا المفهوم وأصبح مفهوم التنمية بالمشاركة هو الذى يسود الفكر التتموى حالياً.

التنمية بالمشاركة هى قاعدة التنمية فى القرن الحالى (1):

استكمالاً لما سبق الإشارة إليه، فإن زيادة المشاركة الايجابية من قبل ابناء المجتمع إتساعاً وعمقاً فى تخطيط وتنفيذ وتقييم عملية التنمية ذاتها يجب ان يكون هو المقياس الجوهرى والضرورى لمدى نجاح البرامج التتموية فى تحقيق أهدافها، وليس فقط المقاييس المادية، والمضمون الحقيقى للتنمية هو بث وتقوية الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية والمجتمعية عن تنمية المجتمع عامة، والمجتمع المحلى خاصة، وتدعيم الشعور بالممارسة الفعلية لهذه المسئولية، ولا بد أن تكون التنمية متكاملة تغطى بشمول وإتساق كافة مناشط الحياة وينخرط فى جهودها كافة المواطنين والمنظمات الحكومية والشعبية، كما أنه من الضرورى أن تكون التنمية محلية تعتمج على لامركزية القرار.

(1) معهد التخطيط القومى - تقرير التنمية البشرية - مصر 2003.

والهدف الاستراتيجى للتنمية بالمشاركة هو الإرتفاع المستمر فى مستويات نوعية الحياة، وتوسيع الخيارات أمام الناس والإرتقاء المتوالى بمستويات طموحاتهم وتطلعاتهم ومشاركتهم الفعالة فى تقرير شئون مجتمعهم، وذلك يتأتى عن طريق إطلاق حركة وقوى النمو الذاتى داخل المجتمع بما يحقق التقدم والنمو المستمر والمتواصل لهذا المجتمع، وتنمية الموارد المادية للمجتمع بإدخال التكنولوجيات المناسبة والحفاظ على البيئة وصيانة الموارد، وتنمية الموارد البشرية، وتنمية الجوانب التنظيمية والمؤسسية، وبما يؤدى الى تنظيم المشاركة الشعبية الواسعة فى إحداث التنمية وعدالة توزيع أعبائها وعوائدها.

المجتمع المدنى والمشاركة فى التنمية:

المجتمع المدنى شكل من أشكال الحياة الاجتماعية يربط الأفراد بالدولة، يضم مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، كالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والروابط المهنية، وقد يتسع ليشمل منظمات القطاع الخاص. كما يشمل المنظمات غير الحكومية، وهى التى تعنى بتوفير الخدمات والسلع التى تتطلبها المصلحة العامة، وهى منظمات غير تجارية لاتستهدف الربح تعمل على أساس النشاط الطوعى والعمل المأجور فى أن واحد.

وهذه الجهات والمنظمات تشارك فى صنع التنمية على كافة المستويات، والمحلى على وجه الخصوص، وذلك يتطلب التعمق فى اللامركزية بألياتها وسياساتها لاسيما فى مجال صنع القرار، وتخصيص وإدارة الموارد، وبناء القدرات البشرية. وكما يؤدى الى إختلاف المشاركة - نوعاً وأداءً - وفقاً للجهات الفاعلة التى تشارك فى الحياة العامة. على أن تتوزع الأهداف والأدوار ولاتتقاطع بين القطاع الحكومى ومنظماته، والقطاع الأهلى، والقطاع الخاص.

الجمعيات الأهلية جزء من المجتمع المدنى ودورها أساسى فى عملية التنمية:

المجتمع المدنى، مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة والمؤسسات التى تتفاعل بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها مع الإلتزام بقيم المجتمع وحرية الإختيار، وضمن هذا المجتمع تأتى الجمعيات الأهلية وهى المسجلة تحت قانون

الجمعيات 32 لسنة 1964- ويطلق عليها البعض المنظمات غير الحكومية، وتمثل 61% من إجمالي عدد المنظمات والتنظيمات غير الحكومية.

الجمعيات الأهلية في مصر:

ظهرت الجمعيات الأهلية في مصر في بداية القرن التاسع عشر (1821) استجابة لإحتياجات المجتمع. وتتكون في معظمها من متطوعين من المجتمعات المحلية تجمع بينهم أهداف مشتركة. ومن ثم فهم جزء من منظمة مشهورة ومسجلة ومعترف بها في المجتمع والدولة وتخضع لقانون الجمعيات وإشراف ومتابعة وزارة الشؤون الإجتماعية. وتتمتع الجمعيات الأهلية بنوع من حرية الحركة مما يمكنها من الإحتكاك والتواصل مع الجمعيات المحلية والإقليمية والدولية. وهي في أنشطتها ليست بديلة للدولة أو منافسة لها ولكنها مكملة لجهود الدولة المخططة والمنظمة والتي تكون غير كافية. وتقوم على الإستقلال الذاتي ولا تعمل من أجل الربح ولا تتدخل في السياسة ومن ثم تكون بمثابة صمام أمان وعامل إستقرار للعمل.

وفي مصر يوجد نوعان من الجمعيات الأهلية، هي جمعيات الرعاية الاجتماعية (74%)، وجمعيات تنمية المجتمع (26%)، وتعمل في كافة المجالات الاجتماعية، هذا عدا نوعيات أخرى كالجمعيات الدينية وجمعيات الدعوة، وجمعيات تنظيم الأسرة ولها أيضاً أنشطة إجتماعية.

(تطور أعداد الجمعيات الأهلية حسب نوع النشاط وتوزيعها ريف/حضر)

1999/1998			1992/91	نوع الجمعية/السنة
جملة	حضر	ريف		
10850	8527	2323	10048	جمعيات الرعاية الاجتماعية
3807	1121	2686	3473	جمعيات تنمية المجتمع
14657	9648	5009	13521	الإجمالي

والهيكل التنظيمى يشمل ثلاث مستويات، الأول هو الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية (مركزى ويضم 30 عضواً)، الإتحادات الإقليمية (26 إتحاداً) والإتحادات النوعية (10 إتحادات)، ثم الجمعيات والمؤسسات الأهلية. وأعداد الجمعيات فى تزايد مستمر، وتوسعت وتنوعت أنشطتها، وتحول بعضها من جمعيات خيرية إلى جمعيات تنموية، إلى جمعيات منتجة، وعملت على توفير الخدمات الصحية والتعليمية، وبعضها مدر للدخل.

وفى الدول المتقدمة تقوم الجمعيات الأهلية بالعبء الأساسى أو الدور الرئيسى فى عملية التنمية فى مجتمعاتها سواء فى النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية وتصيح الدولة مشاركته لتلك المنظمات لتحقيق وتفعيل ومراقبة عملية التنمية.

الدولة كشريك للجمعيات الأهلية فى التنمية:

توجد علاقة تعاون رقابى بين وزارة الشؤون الإجتماعية محددة بقانون الجمعيات الأهلية 32 لعام 1964 بإعتبارها الجهة الادارية المشرفه على الجمعيات وكذلك نص عليها القانون الجديد 84 لسنة 2002. والتعامل مع القانون تتم بطريقة وظيفية، ورغم ذلك فإن العلاقة تتراوح ما بين التعاون والمنافسة. ولكن التغيرات العالمية والمحلية تفرض إعتبار الجمعيات الأهلية عنصر أساسى وفعالاً لإستدامة التنمية الشاملة. ولكن البعض مازال يعتبر أن مسألة التنمية على مسئولية الحكومة وحدها فى حين أنها لازمة ومكمله لجهود الحكومة على المستوى المحلى.

ويجابه تلك المشاركة عديد من المعوقات منها عدم توفير الممارسة الديمقراطية، مع عدم تمثيل بعض الجمعيات للمجتمع المحلى، وغياب الهيكل الإدارى والبناء المؤسسى المناسب للجمعية، مع وجود الصراعات داخل الجمعية. مع غياب آلية التنسيق وتنظيم العمل بين الجمعيات والهيئات الحكومية.

جدول رقم (1)
توزيع الجمعيات وفقا لميادين العمل عام (1999)

مجالات العمل	العدد	%
رعاية الطفولة والأمومة	868	5.9
رعاية الأسرة	851	5.8
المساعدات الاجتماعية	4591	31.4
رعاية الشيوخوخة	56	0.04
رعاية الفئات الخاصة والمعوقين	212	1.5
الخدمات الثقافية والعلمية والدينية	4265	29.2
تنمية المجتمعات المحلية	3437	22.5
التنظيم والاداره	22	0.02
رعاية المسجونين	21	0.02
تنظيم الاسرة	81	0.06
الصدافة بين ج.م.ع والشعوب الصديقة	41	0.03
النشاط الأدبي	25	0.02
الدفاع الاجتماعي	26	0.02
أرباب المعاشات	2	0.01
حماية البيئة والحفاظ عليها	53	0.04
التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل	3	0.01
حماية المستهلك	46	0.03
أخرى	57	%00
الاجمالي	14657	100

المصدر: وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة عام 1999
للمؤتمر السنوي العام للاتحاد العام للهيئات والمؤسسات الخاصة.

أنشطة الجمعيات الأهلية في مصر:

وبصفة عامة تبين أن الجمعيات التطوعية (الأهلية) تأتي في مقدمة القنويات المفضلة للعمل التطوعي، يليها المجهود الفردي، ثم الأحزاب السياسية، ومن الجمعيات الأهلية تأتي الأسر المنتجة، ثم الجمعيات الخيرية، ثم الجمعيات ذات الطابع الوظيفي (الجمعيات الاستهلاكية، والإسكان والنقل)، ثم تنظيم الأسرة، ثم الجمعيات ذات الطابع الديني، ثم جمعيات الدفاع الإجتماعي (برعاية الشباب، ومكافحة الإدمان)، ثم الإتحادات الأهلية، وأخيراً الجمعيات الثقافية.

" تفضيلات المواطنين للعمل التطوعي "

الجمعية	نسبة المفضلين
جمعيات تنمية المجتمع	22%
الأسر المنتجة	15%
الجمعيات الخيرية	14%
الجمعيات ذات الطابع الوظيفي (الجمعيات الاستهلاكية، الإسكان، النقل)	12%
جمعيات تنظيم الأسرة	10%
الجمعيات ذات الطابع الديني	9%
جمعيات الدفاع الاجتماعي (رعاية الشباب ومكافحة الإدمان)	8%
الإتحادات الأهلية	6%
الجمعيات الثقافية	4%
الإجمالي	100%

النقابات العمالية من منظمات المجتمع المدني ولها دورها التنموي:

النقابة جماعة (تنظيم) تشكل لرعاية شئون مجموعة أو طائفة أو مهنة أو حرفه معينه، وهى تقوم بدور كبير فى رعاية والنهوض بالقاعدة العمالية. وقد وصل عدد النقابات العمالية فى مصر لنحو 23 نقابة عامة تضم نحو 4.4 مليون عضو. وهناك قدر من الاستقلالية والديمقراطية للعمل النقابى.

النقابات المهنية:

كذلك هى من منظمات المجتمع المدني، إلا أن العضوية فيها إجبارية وشرط لمزاولة المهنة. وفى مصر نحو 19 نقابة مهنية تضم 3.9 مليون عضو عام 2001. أكبرهم نقابة المهن التعليمية ثم الزراعية ثم التجارية وبنسب 28.4%، 17.7%، 16.9% لكل على الترتيب من اجمالى العضوية النقابية.

وللنقابات ثلاث محاور لأنشطتها هو المحور الاجتماعى، ومحور الدفاع عن حقوق الأعضاء، والمحور القومى الذى يتمثل فى رأى النقابة فى وضع سياسة المهنة والتنسيق بين الدولة والنقابات المهنية والعمالية عند تنظيم المهنة واصدار تشريعاتها.

الأحزاب ومنظمات حقوق الانسان .. آليات تنموية ضمن منظمات

المجتمع المدني:

تعد الأحزاب من ضمن أهم منظمات المجتمع المدني.. فى المجتمعات الديمقراطية، لطابعها النيابى وتمثيلها للمصالح الاجتماعية المتعددة فى الاطار المؤسسى لذلك، وهى آلية الديمقراطية والمشاركة السياسية وتداول السلطة.

وتداول السلطة هو المؤشر الرئيسى للديمقراطية، وهو أيضاً المقياس الديمقراطى على كافة المستويات التنظيمية فى المجتمع.

وللأحزاب السياسية أدوار أساسية فى التطور الاجتماعى، ويتأثر أداء الأحزاب فى هذا المجال بأمور عدة مثل نوعية القيادات الحزبية ومهاراتها، ومدى اتساع قاعدة الأحزاب السياسية وانتشارها فى المجتمع، ثم طبيعة علاقة تلك الأحزاب

باليهياكل الحكومية القائمة ، والتعددية الجزئية تساهم في تشجيع العمل الاجتماعي الجماعي لتحقيق الأهداف التنموية والمشاركة للمجتمع .

وللعمل الجزئي في مصر دلالات تؤثر عليه منذ بدايته حتى الآن وهذه الدلالات منها ما يتعلق بحرية تأسيس الأحزاب ، وما يتعلق بوظائف الأحزاب ذاتها ، ونستطيع القول أن الجانبان عليهما من القيود التي تحد من حريتهم وبالتالي من الديمقراطية المتاحة في المجتمع .

ومن الدلالات ما يتعلق بوظائف وأسلوب عمل الأحزاب نفسها ، وما شهدته الأحزاب من عشرات وسلبيات ترجع في معظمها إلى البنين الداخلي للأحزاب وقدرتها الذاتية على ممارسة الديمقراطية الأمر الذي إنعكس سلبيا على نظرة الرأي العام للحياة الحزبية في مجملها والمشاركة فيها . ويتضح ذلك في إنتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ ، وتفضيل الناخبين للمستقلين ، وضالة شعبية مرشحي الأحزاب عموما .

ومما أدى إلى تدني قيمة المشاركة الشعبية في العمل الحزبي هو تحول الكثير من المستقلين الفائزين في الإنتخابات إلى عضوية الحزب الحاكم ، ويعد ذلك نوعاً من خرق المقاعد الذي كان بين الناخبين والمرشحين والذي بمقتضاه وصلوا إلى مقاعد البرلمان .

ومن جانب آخر ، فإن شبكة القيود الموضوعية على العمل الحزبي في مصر وحرية حركة الأحزاب ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر بشأن تنظيم الأحزاب السياسية قد فرض العديد من هذه القيود والمعوقات ، ولم يكف القانون بهذه القيود بل إشتراط موافقة لجنة الأحزاب - وهي لجنة يغلب عليها الطابع الحكومي - ، كما اشتراط وجود نصف المؤسسين على الأقل من العمال والفلاحين . ومن ثم أصبحت التعددية الحزبية شكلية أو ديكورية لإستكمال الصورة الديمقراطية ليس أكثر ، ومثال ذلك المادة (٤) من الدستور " يشترط عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه أو برامجهم مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورتي ٢٣ يوليو ، ١٥ مايو ، وأن يلتزم الحزب بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، والنظام الاشتراكي الديمقراطي ، والمكاسب الإشتراكية " .

تعد الأحزاب من أهم مؤسسات المجتمع المدني المسئولة عن الوضع الراهن
المتدنى لمستويات المشاركة فى التنمية المحلية والقومية، أو من حيث القدرات المتاحة
والممكنة للأحزاب مستقبلاً. ولهذا فإن الأحزاب السياسية مطالبة بإعادة النظر فى
علاقتها بالتنمية عموماً، والتنمية المحلية خصوصاً، ودعم المشاركة الشعبية فى هذه
التنمية على وجه التحديد، وهناك عدد من الأمور المطروحة على الأحزاب فى هذا
المجال، أولها إعادة تعريف المواطن بالأحزاب، وثانيها تطوير وتطويع وسائل العمل
الحزبى وفق الظروف المحلية.

كما أن الأحزاب لم تعطى العمل مع المنظمات الإجتماعية ومؤسسات
المجتمع المدني الأهمية الواجبة رغم أن هذه المؤسسات تعتبر البنية التحتية للتطور
الديمقراطى، وما تقدمه للمواطنين والفئات الضعيفة من خدمات، كما أنها إطاراً مهماً
للإتصالات الفعالة بالمواطنين. مع إستكمال البناء التنظيمى القاعدى للأحزاب باعتباره
أساسى للإتصال بال جماهير، على أن يتم ذلك بطريقة ديمقراطية، مع إقتراح الحلول
لمشكلة تمويل الأحزاب.

وفى مجال المناخ الديمقراطى فإنه يلزم ضمان حرية تأسيس الأحزاب وفقاً
للقوانين الحاكمة للتعددية السياسية. ومع إمتداد الإشراف القضائى لكل مراحل العملية
الإنتخابية وما يتصل بها.

لا توجد علاقة حتمية بين الديمقراطية والتنمية، فهى ليست شرطاً لازماً لحدوث
التنمية، لأن التنمية حدثت فى كثير من النظم غير الديمقراطية، إلا أنها كان محكوماً
عليها بالفشل أو عدم الاستدامة كما حدث فى الأنظمة الفاشية والنازية والاتحاد
السوفيتى بعد انهياره. ومن الملاحظ تاريخياً أن الأنظمة غير الديمقراطية توهم شعوبها
بتحقيق تنمية ولكن هذا غير حقيقى، حيث لم يحقق أى نظام غير ديمقراطى أى قدر
من التنمية بمفهومها الشامل المستدام.

أما التنمية بالمشاركة فأنها تعتبر جزء لا يتجزأ من الممارسات الديمقراطية
فى إطار بناء اجتماعى سليم للدولة يتيح امكانية وحرية المشاركة لكافة أفراد المجتمع.

وفى مصر أنحصرت المشاركة فى التنمية فى تنفيذ الاوامر، والتأييد
الجماهيرى للخطط والإنجازات الحكومية بلا مساهمة فعالة ولا مناقشة جادة ولا

مسائله ولا اعتراض، وذلك خلال الفترة من بداية الخمسينيات حتى نهاية السبعينيات، وبدرجة أقل حتى الآن.

ونتيجة لذلك تخلى المجتمع بأفراده وفنائه وجماعاته عن حرية المشاركة الفعالة فى التنمية على المستوى القومى والمحلى طالما قام النظام بأشباع حاجاتهم. ومن ثم غلب الطابع البيروقراطى على العملية التنموية واحكمت الدولة قبضتها على المجتمع المدنى بعد أن قضت على الطبقة المتوسطة، وحيدت المثقفين، وأشرتت بعضهم، واخضعت تنظيمات النقابات العمالية والمهنية جميعاً للاتحاد العام لنقابات عمال مصر لسهولة السيطرة الحكومية والادارية عليه. بل حلت مجالس ادارة عدد من النقابات المناوئه للسلطة ووضعت بعضها تحت الحراسة، وغيرت قانون الصحافة ثم عدلت عن ذلك. هذه بعض الجوانب المثبطه للديمقراطية حالياً فى المجتمع.

وتزداد أهمية الديمقراطية والمشاركة بالنظر الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (والأمنية) التى يمر بها المجتمع المصرى داخليا وخارجيا. والجهود والمجادلات المبذوله حالياً لأحداث تغيير يوحى (بإبهم) بزيادة الديمقراطية والمشاركة لايتناسب مع المتطلبات الداخلية والخارجية ولا مع النتائج المرجوه، وقد يحتاج هذا التغيير الضرورى والمطلوب وقتاً يطول أو يقصر بقدر الجهود المبذوله لتحقيقه، ولكنه من المؤكد انه سوف يحدث وينمط وشكل واتجاه غير ما هو حادث الآن وما هو مخطط لحدوثه مستقبلاً. ومن ثم فإنه يجب العمل على نشر وتدعيم وبناء الديمقراطية الحقيقية فى المجتمع لتحقيق التنمية.